الفصل الأول

المشكلات المدرسية

(من الإدارة إلى التقنيات)

«أسباب وحلول»

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

المشكلات المدرسية

(من الإدارة إلى التقنيات)

«أسباب وحلول»

تقديم الفصل الأول :

إن هذا الفصل يحقق في قضايا الإدارة المدرسية التي هى محور دائرة الانتظام والالتزام، وهي الصورة المباشرة وغير المباشرة التي تعكس كل ما نملك من مقومات إيجابية أو غير إيجابية على العلمية التربوية والتعليم ولذلك نؤكد ونعد تماما

بضرورة إصلاح الإدارة ، والتحول من التقليدية التي عششت في عقول القائمين عليها إلى الإسراع الفكري والأسلوبي نحو إدارة عصرية تنطلق بالمدرسة إلى آفاق العصر الذي نعيشه، فلا يجوز مطلقاً أن التلاميذ والتلميذات يعيشون عصر الشبكة العنكبوتية نحو الاتصال بالعالم كله، ونحن مازلنا نعيش خلف جدران مغلقة للمدرسة، ولذلك نعرض كل ذلك في هذا الفصل لنتعرف على قضايا إدارية هامة جاءت من الواقع الميداني، وسجلتها أقلام القائمين على العملية التعليمية، بأحاسيسهم ومشاعرهم وألامهم وأمالهم رغبة منهم في تحقيق طفرة إدارية تنقل العملية التعليمية من دائرة المدرسة الضيقة إلى دائرة العالم المتجدد في كل لحظة .

نحن نعرض القضايا ونحللها بصورة واقعية أملاً في أن نجد واقعا جديداً تتحقق فيه آليات التفعيل، ومن هنا يشرق أمل الأمة في إدارة مدرسية عصرية، وهذا ما سوف تشهده في هذا الفصل.

سنحاول في هذا الفصل أن نستعرض المشكلات الإدارية ومشكلات الإدارة باعتبارهما من قضايا العمل التربوي الذي سيحتاج إلى مزيد من الإيضاح للقائمين على

الإدارة لمعرفة الواقع الإداري في الكثير من المواقع، حتى يكونوا على وعي تام بها، كما أن تلك المشكلات والقضايا ليست من بنات أفكارنا ، ولكنها من استفتاء علمي على مجموعة كبيرة من المعلمين والمعلمات والمديرين والمديرات، وجمعت تلك القضايا بصورة علمية بحتة، حتى تخرج في صورة يرضى عنها كل التربويين ويعترفون أنها حقائق موضوعية تحتاج منا جميعا الوقوف صفًّا واحدًا لحماية مستقبل التربية التي هي الطريق الوحيد أو قل الأوحد للخلاص من براثن التخلف في كل صورة، حتى يمكن الانتقال بالتنمية من الكلام الجميل إلى العمل الجميل، ومن المشاهدة إلى العمل الموضوعي، وكل هذا يحتاج في المقام الأول إلى معرفة المشكلات والقضايا التي تقف حائلا بين الإنتاج التربوي، وما نحن فيه الآن والذي لا يرضى عنه غالبة العاملين في المجال التربوي حتى أصبحت التربية مجالاً للبيع والشراء والمكسب المادي ، ولم تعد عملاً إنسانيا بالدرجة الأولى ، يحتاج إلى جينات الإخلاص وروح الجهاد وجهود العاملين بها.

ومن ثم جاءت تلك القضايا الإدارية في صورتها الميدانية ، أملا في إعادة النظر إلى الواقع ،ثم التحول من معرفته إلى إصلاحه وهذا ما سوف نجتهد بقدر الإمكان في إيضاحه في هذا الفصل ،حتى يصل إلى عمق الحقيقة التي يعرفها الكثير ، ويغض عنها الطرف الأخر ،خوفًا من المتاعب في بعض الأحيان، وقلة إمكانياته في أحيانًا أخرى وفي أحيانٍ كثيرة توسوس له نفسه، أنه يقضي فترة ثم يمضى، فدع الأمور كما وجدتها حتى تنجو بنفسك، ومن أهم تلك القضايا الإدارية ومشكلات الإدارة المدرسية ما يلي:

أولا : التسيب الإداري .

ثانياً: فقد القدرة على إدارة التغيير .

ثالثاً: ضعف استخدام الثقافة الإدارية .

رابعاً: التقليدية وعدم القدرة على التجديد .

خامساً: عدم القدرة على مواجهة التحديات الجديدة .

سادساً: ضعف القدرة على إدارة العقول .

سابعاً: ضعف القدرة على إدارة الأزمات .

تم اختيار أهم سبع قضايا إدارية للإدارة المدرسية والتي أجمعت الدراسة على أنها أوضح القضايا الإدارية وأكثرها انتشاراً،وأعظمها سببا في إعاقة النجاحات المطلوبة للعملية التعليمية والتربوية، وقد شملت النتائج عديدًا من القضايا الإدارية الأخرى التي لا تهمل ولكن تحتاج إلى مؤلف خاص بها لكثرتها وتنوعها وتأثيرها على المسيرة التربوية.

وهذه القضايا السبع التي نعرضها في هذا الفصل ، تحتاج من التخصص والتدقيق في كل عبارة ومفهوم؛ لكي نصل معًا إلى الأفضل والأعمق لنجاح العملية التربوية ، خاصة أن تلك المشكلات الإدارية ليست وليدة في فكر الكاتب ، ولكنها جموع فكر القائمين في الميدان علي العملية التعليمة، والذين هم أكثر إحساسًا بالفشل والنجاح للإدارة .

وإن كنا نريد معًا التقدم والإصلاح، فإننا نؤكد للجميع أن العملية التربوية مسئولية الجميع ، لا يمكن أن تترك لفرد أو جماعة أو مؤسسة ولكنها بكل تأكيد هى مسئولية المجتمع كله ، فقط نريد المشاركة الإيجابية من المعلم والتلميذ ومن الموجه والمستشار ومن الوكيل والمدير وأخيرًا من الجميع.

أولا : مشكلة التسيب الإداري :

يعد التسيب الإداري من أخطر مشكلات وقضايا الإدارة في كل موقع وفي كل مجال، ولا يختلف التسيب الإداري في المدرسة أو في الجامعة عنه في أي مؤسسة أخرى، ومن ثم علينا أن نبدأ بتعريف التسيب :

هناك عدة تعريفات لهذا المصطلح، ولابد لنا نتعرف على أحد هذه التعريفات ومنها:

تعريف التسيب لغويًّا:

هو كل سلوك يأتي على غير هدى أو دون ضوابط أو محددات تحكم تصرفه أو حركته، أياً كان نوع أو شكل هذا السلوك، وأخطر ما فيه أنه لا يحقق هدفًا أو يأتي بثمار طيبة (سلوك بشرى – أسلوب إدارى بالعمل...إلخ)

أما تعريف التسيب الإداري فهو يختلف قطعًا عن المعنى السابق ولكن لايبتعد عنه كثيرًا، فيمكن تعريفه بأنه:

(الحالة التي يتم فيها الأداء الإداري دون احترام لأي ضوابط أو لوائح أو قوانين منظمة وموضوعة؛ لكي يكون الأداء على الوجه الأكمل).

وما يهمنا من تعريف التسيب هو المقارنة بالإدارة العلمية ، التي من الواجب والمفروض والموضوعية أن يكون أداؤها على أكمل وجه، حيث لا يجوز مطلقا للإدارة أن تميل إلى الذاتية، وخاصة الإدارة المدرسية التي تتعامل مع العقول لإكمال نموها وحسن تفوقها، وحتى لا تكون التغيرات في يوم من الأيام المستقبلية خطرًا وعائقًا علي المجتمع، ولذلك يؤكد كثير من علماء النفس والاجتماع بأن خطورة التسيب الإداري المدرسي تقع على المجتمع كله، ومن ثم على المجتمع كله أن يقف صفًا واحدًا لحماية الإدارة المدرسية من الانحراف، وهذا ما دعا إلى جدية وفعالية ما يلي:

أولا : قيام مجلس آباء المدرسة.

ثانيا : قيام مجلس أمناء المدرسة.

ثالثا: قيام معايير الجودة في المدرسة.

كل تلك المجالس هدفها واحد وثابت وهو حماية الإدارة من الانحراف عن الطريق المرسوم لها، ودعمها لتحقيق أهدافها التربوية والوطنية.

وللتسيب الإداري مجموعة من الأسباب، نذكر منها علي سبيل المثال ما يلي :

أهم أسباب التسيب الإداري في المدرسة:

أولاً : أسباب إدارية :

١- عدم وجود أسلوب إداري علمى، يتم من خلاله ممارسة الإدارة بشكل منظم في مختلف المواقع.

٢- عدم وجود قواعد إدارية واضحة تكفل حسن سير العمل بنظام، ويمكن للإدارة تطبيق تلك القواعد بأسلوب أفضل.

٣- انعدام المتابعة الجادة لسير العمل أثناء ممارسة الإدارة، بقصد التأكد من الأداء الحسن .

٤- انعدام الدعم المعنوي لممارسة الإدارة بروح عالية ونفس مطمئنة.

٥- عدم وجود برنامج عمل منظم لممارسة الإدارة من قبل الجميع بشكل تعاوني.

٦- عدم توافر بعض الإمكانيات المادية الضرورية لممارسة الإدارة

ثانياً :- أسباب تنظيمية :

١- عدم وجود خطة منظمة، يمكن من خلالها تنفيذ العديد من البرامج الهادفة للإدارة.

٢- التعارض أحيانا بين ممارسة الإدارة والعمل الأساسي للمدير؛ مما يؤثر أحيانا على كفاءة الأداء بسبب عدم التنسيق.

ثالثا :- أسباب اجتماعية :

١- السيطرة المفروضة من قبل شخص معين على جهاز إداري.

٢- استمرارية أشكال التحكم والسيطرة من بيروقراطية ورئاسية.

٣- الاعتماد على الغير والاتكالية في الأمور كافة .

٤- انتشار بعض الظواهر الاجتماعية الخطيرة، التى تتمثل في الوساطة والمحسوبية والرشوة والفساد الإداري والتسلط من قبل فرد أو فئة محدودة .

oberkanal.com

رابعا :- أسباب قانونية :

١ - عدم وجود تنظيم قانوني في شكل قواعد عامة لممارسة الإدارة.

٢ - عدم التنسيق بين الإدارة وقوانين الخدمة.

خامساً :- أسباب فنية

١ - عدم التدريب للرفع من الكادر الوظيفي.

٢ - قلة الآلية (المكينة الإدارية).

٣- قصور التنسيق من اجل تكامل الجهود أثناء مراحل العمل الإداري لترتيب الجهد الجماعي ومنع التنافر والابتعاد عن الحساسية .

٤ - عدم تبسيط الإجراءات الإدارية.

٥- عدم وجود خطط سنوية للإصلاح الإداري داخل كل وحدة إدارية.

٦- كثرة المنازعات بين العاملين في بعض الوحدات الإدارية.

٧- سوء توزيع العمالة، وعدم الاستخدام الأمثل لها؛ مما نسبب في تزايد العمالة دون مبرر لها.

٨- ظاهرة إساءة استعمال السلطة ضد الموظفين.

سادسا :- مشكلات ذاتية

١ - عدم فهم المدير لأصول العمل الجماعي والتمحور حول ذاتيته وعدم رؤيته لعيوبه.

٢ - عدم القدرة على الحوار لمناقشة العاملين في مشكلات التعليم.

٣ - عدم القدرة على إتاحة الفرصة للنقد من الآخرين، أو اعتبار رأي الآخرين هدمًا لشخصيته.

٤ - الاعتزاز الزائد بالنفس، والظن بأنه علي صواب دائم، وأن غيره على خطأ دائم .

obeikandl.com

٥ - محاولة تكوين فئة خاصة، تكون أنصارًا له في صفه لدعم مواقفه حتى غير المسئولة.

كل تلك هذه الأسباب وغيرها تجعل الإدارة المدرسية في حالة اهتزاز دائم ولا تملك القدرة على العمل الجاد المحقق للأهداف المرجوة. والتسيب الإداري في العملية التعليمية من أخطر الفيروسات التي تصيب هيكل العملية التعليمية كلها ؛ خاصة إن هذا الفيروس قد لا يرى بالعين المباشر ،ويحتاج إلى دقة في التحليل والاكتشاف حتى يمكن تحديد أماكن تواجده وتكاثره ، والتسيب الإداري لا يمكن الجزم به في الإدارات المدرسية فقط ، ولكن هو داء قد انتشر في العديد من الإدارات الإنتاجية والخدمية ، وأصبح لايحتاج إلى طبيب متخصص لاكتشافه ،بل يمكن لاى شخص عادى أن يتحقق من هذا المرض الخطير.

ومن أخطر انعكاسات التسيب الإداري على العملية التعليمية ما يلي:

١ - انخفاض جودة الأداء، وانتشار الإهمال بين الأعضاء العاملين في المؤسسة التعليمية .

٢ - زيادة درجة الأنانالية بين أعضاء المؤسسة التعليمية.

٣ - ضعف همَّة أعضاء الهيئة التعليمية فى الأداء الجيد.

٤ - ظهور فئة جديدة تجيد تفريغ المدرسة من مهمتها الأساسية.

٥ - انتشار التفكك بين الأعضاء .

٦ - إهمال التنافس الشريف، واللجوء إلى الخداع والتسويف.

٧ - غياب الضمير الأخلاقي الذي يمثل سياج أسس العملية التعليمية والتربوية.

٨ - اختلال موازين الثواب والعقاب لتحقيق الانضباط السلوكي

٩ - رفض النصائح المخلصة واللجوء إلى الكذب والنفاق .

١٠ - تدمير الأمن النفسي للمخلصين ،وتحويلهم إلى فئة غير مرغوب فيهم .

كما يمكن تفسير الأخطاء المنعكسة من التسيب الإداري المدرسي إلى مجموعة من المحاور الأساسية حتى تتضح الرؤية إلى التحقيق العلمي والعملي لتلك الكارثة الأخلاقية والسلوكية ، وتمثل هذه المحاور العمق العلمي للبحث عن طرق موضوعية للعلاج السريع والشامل، ومن أهم محاور انعكاسات أخطار التسيب الإداري في المدرسة على مدخلات مخرجات المدرسة ما يلي :

أولاً: الانعكاسات على التلاميذ .

ثانياً: الانعكاسات على المعلمين .

ثالثاً: الانعكاسات على الاقتصاد الوطني .

رابعاً: الانعكاسات على مستقبل الوطن.

لمزيد من الايضاح، نحاول تفسير ذلك بصورة أكثر تفصيلاً :

أولاً : انعكاسات التسيب الإداري على التلاميذ :

يعتبر التلميذ من أهم مدخلات ومخرجات المدرسة، خاصة وأن تلك المؤسسة التربوية الاجتماعية التى أصبحت الآن من وجهة نظر المجتمع أكثر مسئولية عن ذي قبل حيث تخلت معظم الأسر عن دورها التربوي والتعليمي لإنشغالها بتوفير المأكل والمشرب واللوازم الاقتصادية للأبناء المتسعة الدائرة، عن الدور الأساسي لها، وهو الدور التربوي وألقت به كاملا على المدرسة، فإذا حدث التسيب في المدرسة ضاعت الأجيال وخسرت الأمم مستقبلها الذي تنشده؛ لذلك نجد من أخطر انعكاسات التسيب الإداري في المدرسة هو ما يقع علي عاتق التلميذ باعتباره ثمرة الإنتاج المادي والمعنوي للمدرسة والمجتمع؛ ولذلك نوضح بعضًا من الانعكاسات السالبة عن التسيب الإداري علي التلاميذ فيما يلي :

١ – فقد التلاميذ القدوة التعليمية المباشرة لهم :

ولاشك ان هذا الانعكاس أصبح واضحًا لكل مشاهد على مسرح الأحداث الوطنية؛ إذ أصبح الأبناء في تيه صحراء جرداء لا يعرفون اتجاهاتهم ولا يستطيعون تحديد

obeikandl.com

أهدافهم، لان غياب القدوة ضاع في مهرجان التسيب الإداري، حتى أصبح لكل مجموعة من التلاميذ والتلميذات قدوة خاصة بهم وهذا ما ينتج عنه عباد الشيطان والمنحرفين عن الأديان والسارقين للأوطان والمدمرين لمستقبلهم .

٢- انخفاض العائد التعليمي على التلاميذ:

إن جميع الأسر في الوطن العربي تهتم كثيرًا عند إرسال أبنائهم إلى المدرسة أن يتمكنوا من الاستفادة بما تقدمه المدرسة من معرفة ومعلومات ومهارات وخبرات تسهم في تكون هؤلاء التلاميذ؛ لكي يكونوا في المستقبل قادرين على تحمل مسئولياتهم ومسئوليات ذويهم و أوطانهم.وكل هذا لا يتم بصورة كاملة وجادة، الا إذا كانت المدرسة على أعلى درجات الأداء المتميز ،لكي تحقق دورها كاملا غير منتقص، وأما التسيب الإداري فإنه يحول انتظام مسيرة العمل إلى هرج و مرج، ويمكن لكل قائم على العملية التعليمية بأدائها وفقا لظروفه وهواه ،دون مراعاة للنظام المقيد بالأداء الجيد بالتوقيت والمكان المحدد.

ومن المتطلبات الأساسية والقياسية التي تجعل العمل التعليمي رسالة سامية وسماوية ولا يجوز الإخلال بأدائها ومنع ذلك بكل حزم وعزم ، لأن التقاعس فيها والتسيب يدمر مخرجات المدرسة الذين هم أدوات التطوير المنشود في الأوطان.

٣- فقد ثقة المجتمع في المخرجات المدرسية من التلاميذ :

لقد أنشأ المجتمع المدرسة كمؤسسة خاصة له للحفاظ على ثقافته وقد حدد لها الأهداف التي تعمل من أجلها، وفي سبيل تحقيق ذلك لم يدخر وسعا لدعمها وحمايتها ودفعها دائمًا للأمام للاستمرار في أداء دورها المنشود التي قامت من أجله .

لذلك فإن التسيب الإداري يحطم ثقة المجتمع في مؤسسته، التى هي السياج الواقي من كل ما يتعرض له المجتمع من غزو وحرب مادية ومعنوية ؛ لذلك فإن فقد ثقة المجتمع في مخرجات مؤسسته التربوية والاجتماعية كارثة تهدد المستقبل ،ولا يجوز التهاون

في تحقيق اللفظ والمفهوم؛ فهي حقا كارثة لأنها تدمر المستقبل، الذي يعتمد كليًا على مخرجات المدرسة في كل بناء، وتشيد كل المجالات التي يقوم المجتمع على دعائمها. إذن التسيب الإداري في المدرسة كارثة مجتمعية وليس مدرسية فقط.

٤- زيادة درجة السلبية واللامبالاة عند التلاميذ:

تؤثر السلبية في الإدارة المدرسية علي التلاميذ .وتحولهم من شعلة حماس ونشاط لإنجاز الأعمال والأنشطة المطلوبة منهم إلى قطع خشب مسندة تؤدي الأشياء بكل فتور وعدم رغبة ، وقد شهد المجتمع في أبنائه ذلك السلوك الشائع والعام وقد لا يعرفون أن ذلك بعد انعكاسًا مباشرًا لتسيب الإدارة المدرسية وعدم انتظام الأداء التعليمي والتربوي يدفع الضمير اليقظ المقدر لمسئوليته الأخلاقية. كما أن العديد من التلاميذ أصابهم وابل بعدم الاهتمام بالتعليم والتحصيل حتى أصبحت اللامبالاة أكبر سمات تلاميذ المدارس في كافة المراحل التعليمية على مدار العام وبذلك لا يدرك معظم التلاميذ الفرق بين الجد والاجتهاد والإهمال واللامبالاة، ولذلك انخفضت قيمة العمل التعليمي، وكذلك جودته المفروضة لأنها تنمو وتتزايد لمواجهة متغيرات الألفية الثالثة.

٥- فقد القدرة على التمسك بالقيم والعادات والتقاليد المطلوبة.

يسهم تسيب الإدارة المدرسية في فقد القدرة على الحفاظ والتمسك بالعديد من القيم المطلقة التي هي سياج الأمن النفسي لكل مواطن ووسيلة هامة وشاملة في دعم الأمن الوطني، وكذلك إهمال الكثير من العادات والتقاليد الموجبة التي تحقق الحفاظ على الهوية الثقافية لأصول وجذور ثقافة الوطن. والتسيب في حقيقته هو انفلات سلوكي وأخلاقي في ثوابت الثقافة الإنسانية للإنسان عمومًا، وللوطن خصوصًا، لذلك يسهم هذا الانفلات في الانتشار بين التلاميذ، الذين يمثلون مخرجات المدرسة.

ومن أكثر ما تشاهده الآن في الألفية الثالثة بين تلاميذ المدارس في كافة المراحل التعليمية هو عدم التمسك بالقيم المطلوبة والأساسية الأخلاق، والتى أمرت بها بين أهل

الديانات السماوية؛ مما أثر على جودة المنتجات وانخفضت قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية، ومن ثم زادت نسبة البطالة في الكثير من الأوطان العربية والإسلامية انعكاسًا لعدم التمسك بثوابت القيم المطلقة.

ثانيًا : انعكاسات التسيب الإداري على المعلمين :

المعلمون جزء من منظومة العملية التعليمة، بل ومحور الطاقة المتجددة لإنتاج المخرجات التعليمية، وهم يمثلون قاعدة الانطلاق نحو كل تطوير وإصلاح في المجتمع، بل اعتبار إن المدرسة مؤسسة مجتمعية تستقبل أبناء المجتمع لإعدادهم الإعداد المناسب لثقافة المجتمع؛ حتى يتمكنوا من الإسهام الفاعل والمؤثر في تدعيم الوطن في كافة المجالات. وإذا ما حدث التسيب الذي هو موضوع الحديث الآن، فإن هذه القاعدة تهتز بشدة، وأن هذه الهزة قد تلقي بتوابع شديدة الخطورة على العملية التعليمية وبالتالى على المجتمع، لذلك فإن كل إصلاح في أي مجتمع لا يبدأ بالمدرسة وما تحويه، هو إصلاح غير محدد الأهداف ولا واضح الرسائل.

ومن أهم تلك الانعكاسات السالبة من التسيب الإداري على المعلم ما يلي:

١ - انخفاض إنتاجية المعلم التعليمية والتربوية :

إن مهمة المعلم في المدرسة من أفضل المهام الإنسانية عامة وخاصة، حيث ترقى مهمته إلى مرتبة عليا، لا يصل إليها أحد من العاملين في المجالات الأخرى لذلك .

قال الشاعر في تلك المهمة شعرًا يتداوله الأجيال مؤكدا أهمية المعلم ودوره في المجتمع ،ومن انعكاسات تلك المهمة من تقدير وشكر أبيات هذا الشعر.

قم للمعلم وفه التبجيل كاد المعلم أن يكون رسولا

ولا يجوز أن يكون هذا التبجيل والاحترام إلا لفئة ذات خصوصية عظيمة، فإن إنتاجية المعلم هي إنتاجية معنوية عقلية نسبية، وكل ذلك يمثل قيمة للإنسان وأفضل ما شرف الله به الإنسان هو القلم وجعله أفضل المخلوقات في الدنيا. ولكن انخفاض

إنتاجية المعلم فى هذا الطريق انعكاس للتسيب الإداري في المدرسة هو تدمير لكيان الإنسان وقيمته، التي بها ينطلق المجتمع بها نحو التقدم، والخروج من دائرة التخلف إلى رحابة التقدم المنشود والمطلوب من الإنسان في الحياة.

٢ - تساوي الثواب والعقاب عند المعلمين :

إن أخطر انعكاسات التسيب الإداري على المعلمين تساوي الأشياء فلا يفرح ويتحمس بالثواب، ولا يحزن بالعقاب، وكأن الأمور كلها أصبحت متساوية، وبالتالى يتحول المعلم من معنى يزدهر ويزداد ضياء كلما أثيب إلى قطعة مادية جامدة، فينطفئ فيه نور العلم وفضله الذي هو أفضل ما يتميز به العلم والمعلم

وتحول المعلم إلى عدم الإحساس بالدفعة المعنوية والمادية تجعله غير متجدد في عطائه ويصبح الغد عنده مثل الأمس، والعطاء مثل الإمساك ومن ثم ينطفئ مصباح نور العطاء المعنوي، فلا يجد فيه التلاميذ ما يجعلهم راغبين في الاقتباس منه، أو يملك مقومات ما يجعلهم يقتدون به وتلك الخسارة المعنوية من أكبر الخسارات التي تدمر كل أمل في المخرجات المدرسية؛ حيث تحول المدرسة إلى مصنع مواد جامدة لا تصلح لبناء مجتمع قوي متماسك .

٣- فقد ثقة المعلمين في الإدارة المدرسية :-

تعتبر الإدارة المدرسية بالنسبة للمعلم الكيان المادي والمعنوي، الذي يعيش فيه ويحقق من خلاله القيمة التي ينطلق بها إلى أعلى درجة العطاء التعليمي مع تلاميذه، وحين يفقد الثقة فيها فهذا انعكاس لانتشار التسيب فإنه يصبح غير قادر علي الاستجابة للتوجيهات والإرشادات التي تقدمها إدارة المدرسة للمعلمين، فيتحول المعلم إلى التفكك المؤدي إلى هلاك القدرة على التعاون المطلوب لاستمرارية العطاء.

وقد يعتقد البعض أن المعلمين هم جزء من الإدارة المدرسية، وبذلك يكون هؤلاء المعلمون جزء من أسباب التسيب الإداري المقصود، ومع إيماننا بهذا الاعتقاد إلا أن

غالبية المعلمين ليسوا جزء من الإدارة، ومن ثم يضيع جزء من المنظومة التي تتلقى تعليمات الإدارة المدرسية وتعمل بها؛ لذلك إذا فقد المعلمون ثقتهم في الإدارة فإن ذلك يفقد الروابط المعنوية بين وحدات منظومة العملية التعليمية، وهي تحول تلك المنظومة إلى وحدات متفرقة لا تحقق القوة الدافعة للانطلاق نحو الأهداف العليا المطلوب تحقيقها من المعلمين والمدرسة.

٤- إهمال متطلبات التحصيل العلمي والتزود بالمعرفة :

إن المعلم يحتاج إلى دوام إطلاع وتحصيل؛ حتى يتمكن من ملاحقة إنجازات المعرفة في تخصصه وفي العديد من مجالات العلم، التي تساند وتساعد قوة العطاء، وفي حالة التسيب الإداري يتحول العمل التعليمي إلى نمط وظيفي يؤدى دون حماس ورغبة فيتوقف الإطلاع، فتكون الكارثة لأن التدفق المعرفي للمعلم يتوقف عند نقطة التحصيل ومن ثم يتناقض بالقدر الذي تزداد فيه المعرفة العالمية.

وكارثة إهمال متطلبات التحصيل تجعل أداء المعلم في غاية القصور والإمساك عن التجديد والتطوير، وقد ينفصل عنه التلاميذ لقلة تزوده بالمعرفة، وكل ذلك أسباب سلبية للتنافس، والتحول من المزيد من شرف العلم والإطلاع إلى كارثة النفاق والرياء.

٥- عدم الإسهام في إصلاح ما يظهر من عقبات تؤثر على الإنجاز التعليمي :

إن مسيرة العملية التعليمية في أي مرحلة من مراحل التعليم، وعلى مدى الزمان، تظهر فيها الكثير من المعوقات والعقبات التي تحتاج إلى جهود الرجال وحماس الأبطال؛ للتعاون البناء الايجابي في إيجاد العديد من الحلول السريعة والقوية، والتي يمكن من خلالها إزالة تلك العقبات حتى تستمر مسيرة العطاء. وحين تظهر كارثة التسيب الإداري يصبح كل معلم وحدة بذاته، وينفض يده من كل شيء، ولا يضع إمكاناته ومهاراته في خدمة الموقف التعليمي؛ حيث يشعر أن كل ما يقدمه من عطاء لا يجد له ما يوازيه من الشكر والتقدير والثواب، وبالتالى قد يري التلاميذ الخراب قد دب في كيان المدرسة ولايشعرون نحو ذلك بالرفض أو المنع، وكان للمدرسة حراس غيره هم المسئولون عنها.

وهذا ما نلاحظه في الكثير من المدارس، ونرى آثاره في الجدران والمقاعد والأدوات مما يكلف الوطن أضعافًا مضاعفة من المال وكان يمكن الاستغناء عن الكثير من النفقات بإسهام المعلمين والمعلمات في الإصلاح إذا لم يجدوا تسيبًا من الإدارة المدرسية.

ثالثًا : انعكاسات التسيب الإداري على الاقتصاد الوطني:

إن جملة ما سبق من انعكاسات عبر المجالات والمحاور المتعددة، تكون محصلته النهائية هي السطو بالمعنى اللفظي والحرفي على اقتصاد الوطن حيث تمثل المدرسة سياج امن مستقبل الثقافة الوطنية، ويمثل التلاميذ قاعدة البناء الهرمي لأي وطن، فإذا كان كل ما سبق حاصلاً بالفعل، فإنه بلا شك يسهم سريعا في التدمير المباشر وغير المباشر على مستقبل الوطن ،لذلك قامت بعض الأوطان في مختلف دول العالم المتقدم والنامي بإنشاء جهاز عالى المستوى وتحت رعاية أعلى سلطة في هذه الأوطان للكشف عن التسيب والفساد في كل مجالات الوطن، وهذا يعني أن التسيب أضحى ظاهرة عامة تحتاج فعلاً إلى إجراءات سريعة للوقوف ضد هجماتها .

ومن أبرز ملامح انعكاسات التسيب الإداري على الاقتصاد والوطن ما يلي :

١- زيادة الإنفاق على التعليم وقلة العائد في المخرجات التعليمية :

وإذا كانت المدرسة تمثل قناة العبور من المجتمع وإلى المجتمع، فإن ذلك يحتاج دائمًا وأبدًا إلى تطهير المجرى الملاحي للعبور؛ حتى تكون سفينة المواطنين في كل أجزاء القناة قادرة على العبور بسهولة ويسر دون توقف أو وجود عائق يعرقل سرعة المسيرة أو يمنعها تمامًا. ولاشك أن التسيب الإداري في أي مدرسة يمثل أعتى أنواع العوائق الملاحية لعبور المواطنين عبر المؤسسة الاجتماعية؛ لكي ينهلوا من عذب مياهها، وينالون شرف اكتشاف ثقافة أوطانهم، فإذا حدث خلل أو انحلال، صغيرًا كان أم كبيرًا، فإن هؤلاء المواطنين يكتسبون من هذا الانحلال أو الخلل أو التسيب ما يحول شخصياتهم الوطنية القوية الفاعلة، إلى ظلال شخصيات يمكن تحريكها بسهولة ويسر، وبذلك تدمر شخصية

المجتمع، وفي هذا تكون الكارثة الاقتصادية، التي تتمثل في زيادة الإنفاق على التعليم لدعم المدخلات بأفضل الخبرات والمهارات إلى فاقد اقتصادي يتمثل في قلة العائدات المطلوب تحقيقها في جموع المواطنين وتمثل تلك الكارثة، أعلى درجات التدمير للاقتصاد الوطني .

٢- انخفاض قيمة المخرجات التعليمية في سوق العمل :

إن انخفاض قيمة المخرجات التعليمية ينمى الإهمال ولا يتسبب في تحقيق أعلي معدلات الأداء في التعليم، وتسهم مباشرة في خفض الطلب على أهم المنتجات الإنسانية وهي خبرة وفكر ومهارة الإنسان، وبالتالي تنخفض عائدات الوظائف والأعمال التي تقوم بها تلك الفئة التي لم تنل حظها الأوفى من اكتساب الخبرة والمهارة نتيجة للتسيب والإهمال في الأداء التعليمي .

والمدقق في طلبات سوق العمل من خريجي الكليات والمعاهد يتمكن من الوقوف على مدى رفض الكثير من المخرجات التعليمية لقلة الخبرة والمهارات الناتجة عن التسيب والإهمال، وفي ذلك خسارة اقتصادية كبرى ،حيث يمثل مجموع دخول المواطنين القيمة الكلية للدخل القومي، ولذلك يمثل انخفاض الدخول خسارة اقتصادية كبرى للوطن .

٣- عدم قدرة المخرجات في دعم حركة المجتمع وانطلاقه نحو التقدم :

حين أنشئ المجتمع المدرسة وتعهد بالإنفاق عليها والحفاظ على حريتها؛ حتى تكون قادرة على الحفاظ على ثقافة المجتمع، وتعمل على دعم هذه الثقافة بالزيادة والتنقية حتى تتمكن من مسايرة التقدم الثقافي العالمي، ومنذ بداية الإنشاء حتى الوقت الحاضر لم يتخل المجتمع عن دعم مسيرة المدرسة لتبقى محافظة ومجددة لحركة المجتمع نحو الانطلاق إلى عالم التقدم.

والخسارة الكبرى حين يدب التسيب في المدرسة كلها أو في جزء منها، فتتحول تلك المؤسسة القائدة والرائدة لتقدم المجتمع، إلى حالة من الكمون والسكون الذي ينعكس

على مخرجاتها، ومن ثم تصبح تلك المخرجات عديمة الطعم واللون والرائحة، وبالتالي تكون غير قادرة على التأثير في دعم مسيرة الانطلاق نحو التقدم المنشود لمسايرة تقدم العالم في الألفية.

٤- انخفاض معدلات التكيف الايجابي بين المخرجات والمجتمع:

حين ينتشر التسيب الإداري في المدارس تنعكس آثاره علي مخرجاته ومن ثم تنقصها العديد من الخبرات والمهارات الاجتماعية التي تسهم في تقبل المجتمع لتلك المخرجات وكذلك العكس، حيث من الهام جدًّا والضروري أن يكون هنالك تفاعل إيجابي بين المواطنين خريجي المؤسسات التعليمية والمجتمع الذي يعيشون فيه. وفي حالة الاختلاف أو قلة التفاعل أو التفاعل السلبي، يصبح كل من المجتمع والمخرجات متضادين ومتنافرين، وهذا واضح في العديد من الجماعات المتطرفة بكافة أشكالها وتنظيماتها، وما كان لتلك الجماعات ان تصل إلى درجة الانحراف لو استطاعت المدرسة أن تعطي القدوة والنموذج المطلوب في الأداء والانتماء والإخلاص الثقافي في خدمة المجتمع وجماعته

٥- فقد الكثير من المواهب والعباقرة بين التلاميذ لعدم اكتشافهم وتنميهم:

يسهم التسيب في خسارة قومية للوطن، من خلال عدم التركيز في الكشف على المواهب والعباقرة من التلاميذ والتلميذات، وهم قلة نادرة، وهبها الله كل مجتمع وفي كل زمان ليكونوا مشاعل نور لمجتمعاتهم، وبهم يمكن إيجاد الكثير من الحلول الغائبة لحل المشكلات المستعصية.

ويؤكد علماء الاقتصاد أن خسارة الوطن في اكتشاف عبقري واحد تمثل كارثة اقتصادية كبرى على ذلك الوطن، حيث إن عبقريًّا واحدًا يمكن أن يدفع فاتورة التعليم للوطن كله لمدة عام كامل، من خلال الكشف عن حل لمشكلة من المشكلات التي تعترض المجتمع أو الإنسانية عمومًا، والدليل الواضح ما قدمه العالم أحمد زويل في اكتشافه الذي نال عليه جائزة نوبل، والذي يمثل نظرية جديدة للمقاييس العلمية والتي يمكن أن تسهم في حل العديد من مشكلات العلم المستعصية.

obeikandi.com

رابعًا : انعكاسات التسيب الإداري على مستقبل الوطن :

تعتبر مدخلات المؤسسة التعليمية في كافة مراحلها وأماكنها هي بذور الوطن، التي يعمل بكل ما يملك من مقومات اقتصادية وثقافية للحفاظ عليها، حتى تكون الثمار في المستقبل قوية وقادرة على الصمود ضد كل التقلبات والتغيرات السالبة وهذه الثمار فى البداية والنهاية هى مستقبل كل الأوطان التي تعتمد عليها في مسيرتها عبر الزمان؛ حتى يستمر الوطن في البقاء على ما يريد من عزة ومجد، وعلو شأن بين الأمم والأوطان، وإذا ما حدث تسيب على شكل من الأشكال في المدرسة فان تلك البذور تصاب بالضعف أو تخترقها جراثيم وملوثات التسيب وبذلك قد تمرض أو تموت وفي كلتا الحالتين يتهدد مستقبل الوطن.

ومن أهم ملامح الانعكاسات على مستقبل الوطن من التسيب الإداري ما يلي:

١ - فقد أهمية الانتماء والولاء للمجتمع :

يسهم التسيب الإدارى في المدرسة بصورة مباشرة في فقد أهم ما يجب أن يتحلي به كل المواطنين في الوطن، وهو الانتماء للوطن الذي يعيشون فيه وله.

وإذا فقدت مخرجات المدرسة الانتماء والولاء للمجتمع، فإنهم يصبحون أداة للتدمير بدلاً من انهم أداة للتعمير والتطوير، ومن خطورة التسيب الإداري على تلك المخرجات أنها تكتسب صفات التسيب الإداري السالبة في مجملها والتي تظهر في قصور الأداء وقلة العطاء، ويتشرب التلاميذ معظم ثقافتهم من المدرسة والقائمين على تعليمهم، فإذا ما كان القائمون على العملية التعليمية في حالة من التسيب الإداري، فإن أبناءهم وبناتهم يتشربون مظاهر ما يقومون به معلموهم، بطريق مباشر أو غير مباشر، وفي النهاية نجد مخرجات من التلاميذ لا ولاء لها للوطن أو ثقافته، كما يسهل عليها بيع هذا الوطن وخيانته.

٢-انخفاض عائدات تنمية المجتمع لنقص خبرات المخرجات المدرسية :

تمثل المخرجات التعليمة قيمة العائد الكلي التي تم صرفها علي تلك المخرجات أملا في استثمارها في المستقبل، وبذلك تصبح العائدات من تلك المخرجات القيمة الاقتصادية للوطن مستقبلاً.

وكثيرًا ما يقاس التقدم الاقتصادي الاجتماعي للدول بما ينفق على أبنائه في مراحل التعليم المختلفة، تأكيدًا لنظرية الاستثمار طويل الأجل ،وتلك حقيقة لا يمكن إنكارها في أي نظرية اقتصادية. وفي حالة التسيب ،تنخفض قيمة العائدات من تلك المخرجات للقصور والإهمال في صور الإعداد وبالتالي تنخفض قيمة العائدات بمقدار ما أسهم التسيب الإداري في الإهمال لإعداد تلك المخرجات، مثال الذهب الذي ينخفض نقاؤه بانخفاض درجة الاهتمام في تصفيته من المعادن غير الأصيلة أو الشوائب؛ مما يتسبب في انخفاض أسهم المجتمع الاقتصادية.

٣ - عدم قدرة المجتمع علي مواكبة التطور العالمي :

تتقدم المجتمعات حاضرًا ومستقبلاً بما تحمله عقول أبنائها من علم وفكر، ولذلك كلما ارتفع قدر المواطنين بالعلم النافع، أمكنهم في مسايرة ومواكبة التطور العالمي.

وفي حاله انتشار ظاهرة التسيب في المدارس بأي صورة من الصور تنعكس على القدرة في تحقيق معايير الجودة التعليمية العالمية التي تقاس بها الأمم المتقدمة في مراحل التعليم المختلفة وبذلك تنخفض درجات المشاركة في الإعداد المعرفي العالمي الذي أصبح أحد أهم ملامح الألفية الثالثة.

وليس أدل على ذلك من خروج معظم جامعات الوطن العربي عن المشاركة في جدول الجودة العالمية التي تم وضعها وفقًا لمواصفات ومقاييس ثابتة ولاشك أن السبب الرئيسي في ذلك زيادة انتشار التسيب الإداري في المؤسسات التعليمية .

٤- انتشار الخرافات والتواكل بين أبناء الوطن:

قد يشير التسيب إلى حالة عقلية ونفسية غير مستقيمة وغير سوية ولو عرف كل مسئول كارثة التسيب وعواقبها في الدنيا والآخر، لفكر كثيرًا واستيقظ عقله للبعد عن كل ما يغضب الله ويظلم العباد.

وكون أن المسئولين قد تسيبوا فإنهم بذلك لم يهتدوا إلى السواء والطريق المستقيم وبذلك يمكن أن تنتشر الخرافات بين الهيئة التعليمية، ويتحول الجهد إلى التواكل، واعتمادًا على غير المشروع، واستنادًا على وهم الكثير من الخرافات، وكل تلك الآثار تنعكس على القائمين على العملية التعليمية الذين عهد إليهم تعليم الأجيال وإعدادهم للحياة في المجتمع مستقبلاً .

ومن ثم يكتسب هؤلاء التلاميذ أسوأ العادات وأحط التقاليد التي هي كارثة مجتمعية، وخاصة في أمة العرب المسلمة التي أمرها الله باستخدام العقل وإعماله في كل المجالات وفي جميع الأوقات حتى لا تنتشر الخرافات ويظهر التواكل المدمر.

٥- زيادة الاستهلاك وانخفاض الإنتاج المجتمعي:

لقد أكد القران المنزل على الرسول في قوله تعالى : ﴿ ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴿٤١﴾ ﴾ الآية ٤١ سورة الروم .

والاستهلاك فساد في الأرض وكارثة على المجتمع؛ لأن المبذرين هم إخوان الشياطين، وإذا تحول المجتمع إلى فئة من شياطين الإنس، فماذا ننتظر للمجتمع غير الخراب والدمار، وكل ذلك نتيجة طبيعية للتسيب لأن فيه ظلمًا للبلاد والعباد، وتحول الحق إلى باطل، وخلط العقاب بالثواب، واستعمال الأشياء والأحكام والقوانين في غير ما هي مفروضة له فيختلط الأمر على الناس وبذلك يظهر في البلاد البلاء والغلاء، ويظنه بعض الجاهلين كثرة العدد، ولكن ليس ذلك صوابًا، وإنما هو نتيجة لانتشار الفاحشة والجهر بها وأن يتولى الأمر غير المؤهلين له، وبذلك يتحول المجتمع من قوة وتعاون إلى

قهر واختلاف ولكي نتأكد انظر إلى خريطة مجتمع المسلمين في كل مكان. والتسيب ظاهرة اجتماعية تنتشر مع ظهور العوامل المسببة لها، لذلك فهي قابلة للعلاج ويمكن للمجتمع القضاء عليها بشرط أن تتحول الضمائر والقلوب إلى الإصلاح، فإن يريد المجتمع إصلاح ما ظهر فيه من فساد فإن الله سبحانه وتعالى يغير الحال إلى أحسن حال لأنه سبحانه هو القائل وصدق قوله في كتابه الكريم ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ ۗ وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوْمٍ سُوٓءًا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥ ۚ وَمَا لَهُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَالٍ ﴿١١﴾﴾ الآية ١١ سورة الرعد.

وسنحاول وضع مجموعة من المقترحات التي تسهم في الوقوف ضد تلك الكارثة الاجتماعية خاصة في المجتمع المدرسي أو في مؤسسة المجتمع، المطلوب منها الحفاظ على سلامة الثقافة المجتمعية والعمل بإخلاص على تنقية الثقافة من كل ما يعلق بها من شوائب نتيجة الغزو الثقافي الخارجي، أو لانتشار الظلم وصمت الناس عنه وتركوا مسائل الدفاع ضده. ومن أهم المقترحات الإجرائية للوقوف ضد ظاهرة التسيب الإداري ما يلي :

أولا :اختيار القيادة المتخصصة المخلصة :

قال خبراء الإدارة قديمًا وأيدهم المعاصرون أن أكبر كارثة على الإدارة في كافة المجالات والتخصصات أن تقصر الإدارة على الأقدمية، ومن اشتعلت رأسه شيبًا واقترب من نقطة النهاية الوظيفية.

ولا ينكر شخصًا مارس الإدارة أن تلك مصيبة الإدارة في معظم الأوطان العربية ويعتبرون الأقدمية وطوال العمر الوظيفي هم أهم مؤهلات تولي شئون الإدارة، على الرغم من أن تلك النظرية قد تم تحطيمها تمامًا في معظم دول العالم المتقدم، حتى تصل نظرية الإدارة الحديثة إلى أن يتولى ناضجو الشباب مسئوليات الوطن من القاعدة حتى القمة، لما يملكون من مقومات الأمل الكبير والجهد المتواصل والفكر المتجدد، ولا ضير أو عيب أن يستعين هؤلاء الشباب بالحكماء وأهل الخبرة في الاستفادة منهم بالرأي والمشورة حتى يتم التواصل ،وبذلك نحقق أصعب المعادلات الإدارية الناضجة في الصورة التالية:

شباب ناضج + خبرة الحكماء + شورى العلماء = تقدم الإدارة +نجاح الوطن.

لذلك نحن في حاجة ماسة إلى اختيار أفضل الكوادر من الشباب، وأن نسعي بجهد مخلص لكي يتولوا شئون الإدارة وندعمهم بالخبرة المخلصة ونقومهم بالنقد البناء .

وبنظرة فاحصة إلى دول جنوب شرق آسيا لمعرفة أسباب تقدمهم المذهل والمستمر، حيث لم يحقد عليهم قدماء المواطنين أو قدماء المحاربين والحقيقة التي يجب أن ندركها تماما، ولا نتركها مطلقًا أن العالم العربي يجمع بين أحضانه مجموعات من الشباب تملك العقول والمهارة التي يمكن أن تتخطى كل الصعاب، وتستطيع أن تحقق أفضل مستويات النجاح العالمية؛ لأن رغبتها في الحياة أعمق وخوفها من الفشل أكبر، فهي -بين الرغبة الموجبة والخوف السالب- يمكن أن تحارب الفساد الإداري حربًا لا هوادة فيها مطلقًا وإذا استطاعت الأوطان العربية أن تتخلص من سوء الإدارة والتسيب المتفشي في قطاعات عديدة، وأكثرها خطورة قطاع التربية والتعليم، فإننا سوف نتحرك بسرعة كبيرة نحو تحقيق أهداف التقدم المنشود، والتاريخ يؤكد ذلك، وليس التاريخ فقط، ولكن ما تركه الأثر التشريعي والإسلامي في أهمية تولي شباب الأمة مسئولية قيادة أصعب المواقف في السلم والحرب، فقد عين رسول الله صلي الله عليه وسلم أسامة بن زيد قائدًا للجيش، وفي ذلك الوقت كان هناك الصحابة الكبار في السن والمقام ولكن الرسول الذي لا ينطق عن الهوى، وإنما كل ما ينطق به وحي يوحى له من الله العليم والخبير، يؤكد لنا أن في شباب الأمة الخير كل الخير ومنها ما يحقق الأهداف المنشودة للوطن والأمة في الحرب قبل السلم، فهل لنا في رسول الله أسوة حسنة؛ لكي نحارب التسيب الإداري في المدرسة ونرى صورة الشباب قد اعتلت مناصب القيادة المدرسية والتعليمية والتربوية.

ثانيًا : التحول من الإدارة التقليدية النمطية إلى الإدارة بالأهداف:

تعاني الإدارات في كثير من المجالات والقطاعات من التسيب والإهمال وذلك لا يحتاج إلى يمين قسم أو دليل برهان، لأن ما تطالعنا به الصحافة كل صباح يكفي لبناء

أهرام ثلاثة من الأدلة القاطعة الدامغة على فشل كثير من الإدارات في الوصول إلى المستوى العادى المطلوب .

ودليل آخر أكثر ثبوتًا على فشل بعض الإدارات في إنجاز أبسط الأعمال، هو الاستعانة بمدربين وحكام أجانب للقيام بالأعمال الفنية في اللعب واللهو المباح .

ومن ثم يكون من الواجب والمحتم على كل من يرغب خالصًا في نيته ومسئولاً بضميره عن الوطن، أن يقدم عرضًا جديدًا لتحويل الإدارة التقليدية النمطية التي كانت تؤدي دورها وقت كانت الكتابة على الحجارة بالحديد، وقد نجحت في ذلك لقلة المطلوب منها ولكن لا يمكن أن تؤدي دورها كاملاً في عصر الحاسوب وسرعة الفيتمو ثانية ومن هنا يصبح أحد الحلول المتاحة للقضاء على مشكلة التسيب الإداري في المؤسسات التعليمية، التي تمثل عصب الحياة ومحور الإصلاح الحقيقي أن تتحول الإدارة من التقليدية التي مازالت تعمل في إطارها إلى إدارة متجددة تقوم على تحقيق الأهداف.. وقد بدأت كثير من القطاعات الإنتاجية منذ أكثر من عقدين من الزمان في استخدام ذلك النوع من الإدارة تحت شروط قياسية يمكن أن تصل بالمنتج إلى درجة من الجودة العالمية وبالإنتاج إلى الكم والكيف المطلوبين.

والمؤسسات التعليمية تستخدم أعظم الخامات الإلهية كمدخل أساسي للتحول إلى أعلى مخرج في المجال الذي تعمل فيه؛ خاصة إذا كنا على يقين بأن منتج المؤسسة التعليمية هو المنتج الذي يتم الاعتماد عليه في كافة المجالات التي يعتمد عليها الوطن وتطوره المنشود.

ثالثًا: تفعيل دور رقابة المجتمع المدني :

لقد اتجهت الدول المتقدمة إلى تحويل الرقابة السلطوية الحكومية إلى رقابة شعبية غير حكومية، ليس لأنها أسهل تعاملاً مع الجهات المطلوب رقابتها، ولكن العكس تمامًا هو المطلوب والمستهدف؛ حيث تمثل السلطة غير الحكومية، الجهة الرقابية شديدة الصلة

بجميع الهيئات والمجالات الحكومية والقادرة على الوقوف على الواقع الفعلي في درجة الأداء وجودته.

لذلك كان هذا التحول الاجتماعي من الرقيب الحكومي إلى الرقيب الشعبي ، حيث كان الهدف أن جميع المؤسسات والهيئات قد أنشئت لتحقيق أهداف المجتمع، وبالتالي على المجتمع ذاته أن يضبط إيقاع التفاعل بين المؤسسة التي أنشأها لأداء وظيفة محددة لخدمته، والرقابة من ذلك المجتمع على حسن الأداء.

وفي نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة انتشرت في معظم الدول النامية مؤسسات المجتمع المدني وأكثرها تفاعلاً هي مؤسسات حماية حقوق الإنسان، والتعليم من أهم وأول حقوق الإنسان بعيدًا عن اللون أو الجنس أو الوظيفة فالتعليم حق مباح ومتاح لكل فرد فى الوطن في كل مكان وليس كونه مباحًا ومتاحًا يبتعد عن الجودة ويقدم ملوثًا بأسباب التسيب فلابد أن يكون كالهواء النقي الخال من كافة الملوثات، وكالماء العذب الذي لا يستغني عنه إنسان ونحن بحاجة ماسة وسريعة إلى تفعيل دور الرقابة الشعبية بصور أعمق وأكثر حيوية، حتى يبدأ شبح التسيب في الانحسار وتبدأ أسباب التسيب في الاختفاء خوفًا وخشية من أعين الرقيب الشعبي صاحب السلطة المجتمعية القوية والفاعلة والمستمرة.

رابعًا : تفعيل مبدأ الثواب والعقاب الصادق والسريع :

إن الله بقدرته سبحانه وتعالى وهو العادل عدلاً مطلقًا، الذي خلق الرحمة واحتفظ بتسعة وتسعين جزءًا لذاته لكي يرحم بها عباده، وهو الذي خلق الظلم وحرَّمه على نفسه وجعله محرمًا بين عباده ،سبحانه وتعالى خلق الجنة والنار. فلماذا يخلق العادل الرحيم الجنة والنار وإن في ذلك عظة لمن يريد العظة وعبرة لمن يعتبر.

كل من الجنة والنار لتفعيل ما أمر الله به أن يكون، وما أمر به ألا يكون، وما دعى إليه ليفعل، وما دعى إليه بألا يفعل .

وهذا يعني أن الله يحاسب على الإحسان إحسانًا وعلى السيئة والإهمال عقابه ولو ترك الله الأمر لعباده بلا حساب ولا ضوابط لفسدت الأرض، وانتشر الظلم، واختفى العدل، واختلف الأمر، ولم يعد أحد يعرف أين الحق وأين الباطل .. سبحان الله عما يصفون .

وكارثة التسيب والإهمال في الحقيقة ظلم من الإنسان لأخيه الإنسان؛ لأن في التسيب والإهمال إعدامًا للوقت الذي يحتاجه الآخر وعدم إتقان للأمر الذي يحتاجه الآخر، والله يرفض كل ذلك جملة وتفصيلاً؛ لذلك جعل للمحسنين ثوابًا وللمهملين المتكاسلين عقابًا، فكيف بالرؤف الرحيم يحاسب ويعاقب ويكرم ويثيب من يستحق، ونحن ننسى كل ذلك ونشكو التسيب والإهمال، إنها كارثة الإنسان، لذلك فإنه لابد من القدرات التي تحقق دمغ المحظورات أن يكون مبدأ الثواب والعقاب الصادق للحزم والسريع المنهي للأمر جائزًا وفاعلاً ورادعًا، وقويًا ومستمرًا، حتى ينتهي شبح الإهمال من مؤسسات المجتمع المهمة، وهي المدرسة التي لا يجوز عليها مطلقًا أن توصف بالتسيب والإهمال حرصًا على الوطن الآن ومستقبلاً.

خامسا :الاستعانة بتقويم أولياء الأمور :

إن تقويم أولياء الأمور للأعمال التعليمية ،يختلف كثيرًا عـن رقابة المجتمع المدني، ولا يغني أحدهما عن الآخر، فكلاهما متسقان متلازمان يعضد كل منها الآخر ويقوى أزَره .

ولا ينكر أحدًا أن أولياء الأمور أصحاب المصلحة الأولى الحقيقة في مدخلات ومخرجات المدرسة ولولا أبناء أولياء الأمور ودفعهم إلى المدرسة للتربية والتعليم لأغلقت المدارس أبوابها لذلك على صاحب المصلحة أن يرعى بنفسه مصلحته، وألا يكون في الأمور خطًا كبير قد لا يلاحظه أحد.

فكيف تستقيم الأمور وصاحب المسئولية الحقيقة غائبًا عنها أو تاركها لغيره فصاحب المال أحق برعايته والحفاظ عليه فكون إننا نريد أن يكون أولياء الأمور جزءًا

مهمًا من السلطة الرقابية المحكمة لسلطة المجتمع المدني، وسلطة المؤسسات الحكومية، ليس القصد مطلقًا تضييق الحلقات على المعلم والمدرسة، ولكن هو زيادة الحزم لتقوية العزم وزيادة إدراك المسئولية لعظم خطورتها وخاصة ونحن نرى أن من أهم أسباب التسيب الإداري ضعف الرقابة وسوء التسيب.

ولا يطلعنا أحد برأيه أن مجالس الآباء ومجالس الأمناء هم من نقصدهم، فكل هؤلاء حبرًا علي ورق، وشكلاً بلا مضمون، وكفي خداع على الذات ويجب أن نكون صادقين مع أنفسنا وننظر حولنا ماذا جرى للعالم وكيف تقدم المتقدم من العالم وبأي الأسباب أخذ، ولماذا تأخر من تأخر، وما هى الأسباب. إن أولياء الأمور إذا تم الاعتماد عليهم في إصلاح الفساد والتسيب فهم كفلون بهذا، ويملكون القدرة والعزم إلى إعادة النصاب إلى الاستقامة؛ خاصة أن الأمر مهم للغاية، وهم الذين يقرون بخطر التسيب حقيقة لا كلامًا، وفعلاً وليس أوهامًا وبعد عرض موجز لأسباب التسيب الإداري في المدرسة وهي المؤسسة المنشود بها تحقيق الالتزام والانضباط والتأكد من سوء الحال الذي وصلت إليه، تلك المؤسسة الاجتماعية المهمة خاصة في الألفية الثالثة، التي تركت لها معظم الأسر المصرية والعربية مسئولية التربية والتعليم علي تلك المؤسسة فلا يجوز مطلقًا، ولا يصح تمامًا أن تشاب بأي من أسباب ظاهرة التسيب حتى لو ظهرت وتفشت في كل المؤسسات المجتمعية خدمية كانت أم إنتاجية لأنها المؤسسة الوحيدة التي تمد المجتمع بخامات غالية الثمن، خامات تدخل في كل الصناعات فإذا أصابها ما أصاب المدرسة تأكد في القريب العاجل الخراب والتخلف؛، وقد عرضنا بعضًا من الحلول الإجرائية، التي لو تم الاعتماد عليها كاملة، أو بأجزاء مختصرة منها على درجة عالية من الإخلاص، ويقظة الضمير يمكن إعادة الأمور إلى نصابها.

ونؤكد ونحن على يقين من أن عودة الأمور إلى ما نصبو إليه من التزام وانضباط ليس بالصعب العسير مطلقًا، إذا صدقت النوايا وأخلصت النفوس .

وعلى الرغم من أن جميع العوامل والأسباب التي تم ذكرها وتراكمها، إلا أن إيماني برجال التربية والتعليم المخلصين، الذين يعرفون أنه ليس للتعليم أجر مادي يدفع فيه وأن الأجر الحقيقي هو الجزاء الأوفى من الله، حيث إن العمل في رسالة التعليم هو أشرف عمل وأعلى رسالة في الأرض والمعلم هو النور، الذي يهدي إلى الصراط المستقيم، حيث إن أهم معالم الصراط المستقيم معرفة الحق والسير نحوه حتى الوصول إليه، وهو الغاية المطلقة التي تقيد أسباب التسيب، وتحقق أسباب الانضباط والالتزام.

obeikandl.com